j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

Towards a Legal System for State Liability For Negligence in the Treatment of Addiction Patients

Nancy Mohamed Farouk

College of Sharia and Law, Uruk of Minnesota, United States.

nancyelfeky496@gmail.com

Abstract Our research concludes that the problem of drug addiction has social, economic, security, religious, educational, and other dimensions. Consequently, it also falls within the scope of interest of most government agencies and institutions. The researcher has achieved some results through this research, as some government institutions concerned with preventing youth from drug abuse and addiction have implemented some programs, and the need to improve understanding of the problem of drug abuse and addiction. The vast majority of studies have shown that large numbers of university students have actually entered the cycle of drug abuse and addiction. ,,All experiments applied partial prevention rather than comprehensive prevention, and most experiments did not give the role of the family in the process of preventing the problem of drug abuse and addiction the appropriate and sufficient attention it deserves in the required combat process. She also did not give due attention to the role of both the mosque and the church in the process of preventing the problem of drug abuse and addiction and the appropriate and equivalent attention given to them in the required combat process. The researcher had some of the following recommendations: including: the necessity of paying attention to the religious aspect in schools, within the family and in all aspects of society. The addict's behavior can be refined after his treatment by providing him with a suitable job and a clean community environment. She emphasized the importance of caring for the family, and that the state must care for this poor family by providing it with suitable housing and an adequate income. If this is done from state revenues, the state benefits from the presence of good individuals who are fit to work as a cohesive unit within the state without losing this class.

Crossref 10.36371/port.2025.3.9

Keywords: *drug addiction; prevention programs; university students; family role; religious institutions*

نحو نظام قانوني لمسئولية الدولة عن الإهمال في علاج مرضى الإدمان

ننسي محمد فاروق

كلية الشريعة والقانون/ جامعة مينسوتا ، الولايات المتحدة الامريكية

الخلاصة : يتلخص بحثنا في أن مشكلة إدمان المخدرات لها أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والدينية والتربوية وغيرها وبالتالي، وتدخل أيضا في نطاق اهتمام معظم أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة، وكانت للباحثة بعض النتائج من خلال هذا البحث حيث قامت بعض المؤسسات الحكومية المعنية بوقاية الشباب من تعاطي وإدمان المخدرات بتنفيذ بعض البرامج، وضرورة تحسين عملية فهم مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات، وأثبتت الغالبية العظمى من البحوث بأن أعدادا كبيرة من الطلاب في المرحلة الجامعية دخلوا بالفعل في دائرة التعاطي والإدمان. ،،طبقت كل التجارب الوقاية الجزئية وليست الشاملة، ولم تعط معظم التجارب لدور الأسرة في عملية الوقاية من مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات الاهتمام الملائم والكافي لها في عملية المكافحة المطلوبة، ولم تعطي أيضا لدور كل من المسجد والكنيسة في عملية الوقاية من مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات والاهتمام الملائم والمكافئ لهما في عملية المكافحة المطلوبة. وكانت للباحثة بعض التوصيات الآتية: منها: ضرورة الاهتمام بالجانب الديني في المدارس وداخل الأسرة وفي جميع نواحي المجتمع، ويمكن تهذيب سلوك المدمن بعد علاجه في توفير عمل مناسب له وتوفير بيئة مجتمعية نظيفة، وأكدت على الاهتمام بجانب الأسرة، ويجب أن تهتم الدولة بهذه الأسرة الفقيرة من حيث توفير المسكن الملائم والدخل الملائم وهذا إن تم من إيرادات الدولة فالدولة تستفيد من الناحية الأخرى من وجود أفراد صالحين يصلحون للعمل كوحدة متماسكة داخل الدولة دون فقد هذه الطبقة.

الكلمات الدالة: : *إدمان المخدرات؛ برامج الوقاية؛ طلاب الجامعات؛ دور الأسرة؛ المؤسسات الدينية*

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

المقدمة

تعد ظاهرة إدمان المخدرات من المشكلات الخطيرة والتي تزداد خطورتها مع انتكاس المتعاطي بعد علاجه، وذلك لأن الكثير من المتعافين من الإدمان قد يكونوا معرضين للانتكاسة ويعودون للإدمان من جديد، وللتخلص من الإدمان بشكل نهائي يتطلب ذلك إحداث تغير في نمط حياة المتعافي وتكوين استراتيجيات إيجابية لديه لمواجهة المواقف الاجتماعية والاقتصادية التي يتعرض لها أثناء فترة العلاج أو بعد تعافيه من الإدمان، ولكن هناك الكثير من المتعافين لا يستطيعون مواجهة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي يتعرض لها أثناء فترة العلاج أو بعد تعافيه من الإدمان، ولكن هناك الكثير من المتعافين لا يستطيعون مواجهة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي يتعرضون لها أثناء أو بعد التعافي، وتأكيدا لذلك فقد كشفت إحصائيات توفرها المراكز والمنشآت الخاصة بعلاج مدمني المخدرات أن نسبة كبيرة من المتعافين من إدمان المخدرات يتنكسون ويعودون للتعاطي مرة أخرى، والإدمان حالة متأخرة من مراحل تعاطي المخدرات وأخطرها على حياة الإنسان وقواه العقلية والنفسية[١]. وما يترتب على ذلك من مشكلات تنعكس على الأسرة ويؤثر على العلاقات بين أفرادها واضطرابها مجددا بسبب وجود فرد مدمن داخلها[٢]. وتثير مشكلة المخدرات قلقا بالغا على المستوى الدولي بل والعالمي، فوفقا لتقرير المخدرات العالمي لعام 2017، يعاني 29.5 مليون شخص من آثار تعاطي المخدرات، وتتطور أسواق المواد المخدرة بسرعة كبيرة، ويبقى متعاطو المخدرات بأمس الحاجة إلى تعافيهم واندماجهم في المجتمع[٣]. ويعتبر الإدمان من المشكلات المجتمعية الخطيرة التي تؤثر على بناء المجتمع باعتبار أنها ظاهرة مرضية. وحيث أن ظاهرة إدمان المخدرات من المشكلات الخطيرة والتي تزداد خطورتها مع انتكاس المتعاطي بعد علاجه، وذلك لأن الكثير من المتعافين من الإدمان قد يكونوا معرضين للانتكاسة ويعودون للإدمان من جديد[٤].

ومشكلة إدمان المخدرات لها أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والدينية والتربوية وغيرها وبالتالي فهي تدخل في نطاق اهتمام معظم أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة، وقضية الإدمان والمدمنين هي قضية أمن المجتمع بالدرجة الأولى، ولذلك فإننا مطالبون بأسلوب جديد وشامل في مواجهة هذه الظاهرة، فإذا كانت حرب فيجب أن تكون حرب تطهير شعبية أولا، فليست الدولة أو أحد أجهزتها القادرة على مواجهة العدو فقط، لأن العدو من أنفسنا، ولذلك تأتي أهمية المؤسسات الاجتماعية والتربوية في مواجهة هذه الظاهرة وعلاجها.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في أن آلية الوقاية من الإدمان وعلاجه قد تختلف من دولة إلى أخرى ومن قانون إلى آخر حسب العادات البيئية التي تكون في كل مجتمع وفي كل دولة، لذا قد يصعب وضع نظرية عامة لمكافحة الإدمان اللهم إلا أن تكون هذه الآلية مستمدة من قبل خالق الكون الذي يعلم ويدبر أمر هذا الكون، ولما كان الأمر كذلك قد يبدو صعب التطبيق في أغلب الدول، فإن الاتجاه نحو القيم السليمة للمجتمع والفطرة السوية هي الآلية الناجحة للوقاية من الإدمان والمخدرات.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في رسم الآلية التي يتم بها مكافحة ووقاية المجتمع من أخطار الإدمان، ومحاولة دمج المدمنين في المجتمع مرة أخرى بدلا من نبذهم وطردهم من المجتمع فيزداد تفاقم المرض عندهم وتزداد نسبة نقمته على المجتمع مما يؤدي إلى ويلات كبيرة قد تؤدي بالمجتمع إلى كثير من الخراب والدمار.

تساؤلات البحث:

ستجيب الباحثة في هذا البحث على السؤالين التاليين:

1-ما دور موظفي إنفاذ القانون في الوقاية من تعاطى المخدرات.

2-آلية دمج المعافين من الإدمان في المجتمع لمحاولة إصلاحهم ووقاية المجتمع من تفاقم شرورهم.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى إيجاد آلية ناجحة لمكافحة الإدمان واقتراح أنجح الطرق لمكافحة الإدمان وبيان مدى مسئولية الدولة تجاه علاج المدمنين ومحاولة إرجاعهم إلى المجتمع بدلا من نبذهم وطردهم.

تقسيم البحث:

N. M. Farouk. 2025, Towards a Legal System for State Liability : For Negligence in the Treatment of Addiction Patients. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.322-341 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.9

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

المبحث الأول: دور موظفي إنفاذ القانون في الوقاية من تعاطي المخدرات

المبحث الثاني: الدمج المجتمعي للمعافين من المخدرات.

المبحث الأول: دور موظفي إنفاذ القانون في الوقاية من تعاطي المخدرات

تعد ظاهرة إدمان المخدرات ظاهرة هامة على كافة المستويات لأثارها المدمرة على الفرد والأسرة والمجتمع؛ فالإدمان على تعاطي المخدرات بمختلف أنواعها يؤدي إلى التأثير بدرجات متفاوتة على الأجهزة العصبية والنفسية للفرد المدمن، وتغييبه عن واقعه، وبالتالي تتأثر أهم الطاقات الإنتاجية في المجتمع[٥].

وتشير نتائج دراسة أجريت على العمال بالريف المري وموضوعها: التغير في نمط تعاطي المخدرات عام (2012) إلى أن ارتفاع نسبة عدم الرضا عن العمل لدى المتعاطين بسبب زيادة الإحساس بمشقة العمل، وعدم رضاهم عن مكان العمل، إضافة إلى سيادة العلاقات السيئة بين المتعاطين ورؤسائهم في العمل[٦]، إلى جانب انتشار معتقدات خاطئة عن تعاطي المخدرات منها وجود بعض المنافع من المخدرات على سبيل المثال وليس الحصر المساعدة على التركيز في العمل، وعلى نسيان الهموم، وزيادة الإحساس بالمرح والانبساط وأن تعاطي الحشيش غير محرم دينيا من وجهة نظر أغلب المتعاطين[٧]. [٨].

ولزيادة الأمر إيضاحا سنقسم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مهام الأخصائي الاجتماعي في مجال التعافي من الإدمان

المطلب الثاني: التطورات السياسية والتشريعية المتصلة بتعاطي القنب كمخدر ومكافحته.

المطلب الأول: مهام الأخصائي الاجتماعي في مجال التعافي من الإدمان

أعرب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) عام 2016 أن نسبة (3.5٪- 5.7٪) ممن تراوح أعمارهم بين 15 و 45 عاما على العيد العالمي يستخدمون مخدرات غير مشروعة، بينما يقدر ما بين (10٪- 15٪) منهم يصابون بالاعتماد أو بنمط من الاستخدام الضار، وأن (37) مليون متعاطي الأمفيتامينات، و (35) مليون للمواد الأفيونية و (183) مليونا للقنب، و(17) مليون للكوكايين و (22) مليون للمواد الأفيونية و (183) مليونا للقنب، و(17) مليون للكوكايين و (22) مليون متعاطي إلى الإكستاسي، وأن حجم الاستثمار العالمي لتجارة المخدرات حوالي (500) بليون دولار سنويا، فأصبحت تجارة المخدرات تمثل المرتبة الثالثة من حيث الحجم، أي تشكل ما بين (9-10٪) من حجم التجارة العالمية –بعد تجارة النفط والسلاح- مما يؤكد أن تعاطي المخدرات أصبح خطرا عالميا يحتاج إلى تضافر الجهود في مواجهته، كما أن جائحة كورونا أدت إلى تفاقم العوامل التي تغذي الحلقة المفرغة من الضعف الاجتماعي والاقتصادي واضطرابات تعاطي المخدرات، إضافة إلى الفقر والصراع ومحدودية التعليم أثناء الجائحة الذي غذى استخدام المخدرات، ففي عام 2020 دفع ما بين 119 إلى 124 مليون شخص إلى الفقر المدقع وتضرر 1.6 مليار شخص من إغلاق المدارس والجامعات، وأدت عمليات الإغلاق والنمو الاقتصادي السلبي الناجم عن الجائحة إلى زيادة معدلات البطالة العالمية الشاملة، وذكر التقرير (UNODC) عام 2021، إن معدلات تعاطي المخدرات المتزايدة كانت أكثر وضوحا في البلدان ذات المستويات المنخفضة من الدخل، وبحلول عام 2030 تشير التقديرات إلى أن البلدان منخفضة الدخل ستشهد زيادة بنسبة 43٪ في تعاطي المخدرات، والبلدان ذات الدخل المتوسطة زيادة بنسبة 10٪، والبلدان المرتفعة الدخل انخفاضا بنسبة 1٪، كما حذر من أن زيادة تعاطي المخدرات "ستشمل استثمارات ضخمة في الصحة وتوسيع برامج الوقاية) [٩].

وأنه يوجد الآن (700) مليون شخص فوق سن (65)، وبحلول عام (2050) من المتوقع أن يصل عددهم (1.5) مليار نسمة، وحذرت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في تقريرها السنوي لعام (2020)، ما وصفته بالجائحة الخفية التي تتمثل في زيادة تعاطي المخدرات بين كبار السن[١٠].

وفي إطار حرص القيادة السياسة على تحقيق رؤية مصر (2030) في إعلاء جودة حياة المواطن المصري استنادا إلى ثلاثة أعمدة رئيسية: وهي العماد الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، والعماد الاجتماعي الذي يهدف إلى تعزيز خصائص السكان، والعماد

N. M. Farouk. 2025, Towards a Legal System for State Liability : For Negligence in the Treatment of Addiction Patients. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.322-341 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.9

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

البيئي الذي يهدف إلى تأمين بيئة معيشية أفضل، أظهرت مصر التزاما صارما بأهداف التنمية المستدامة وكجزء من هذا الالتزام[١١]، در قرار جمهوري يقضي بتشكيل لجنة قومية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وضمت (12) وزارة وهيئة حكومية، في كل وزارة تم إنشاء وحدة للرصد والتقييم، والاهتمام بالاستثمار في البشر وتأهيلهم لسوق العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: 2030، كما أكدت وزيرة التضامن الاجتماعي "القباج" أن الرئيس عبد الفتاح السيسي كلف بالكشف عن المخدرات بين العاملين بالجهاز الإداري بالدولة، وبالفعل تم الكشف على 300 ألف موظف بـ 29 وزارة، سجلت نتائج الكشف نسبا مختلفة من التعاطي وصلت إلى (8٪)، وفي يناير (2021) أظهرت النتائج انخفاض النسبة من (8٪- 2٪) حيث شكل الكشف الدوري رادعا أساسيا للوزارات الأخرى خاصة المواقع التي تتعامل مع المواطنين والتي تتطلب نزاهة التعامل مع الموارد المالية والبشرية، فإنه من الضروري التوعية بمخاطر وأثر تعاطي المخدرات وإدمانها على تحقيق أهداف واستراتيجية التنمية المستدامة[١٢].

ويشير غازي (1999م) إلى أن الإدمان "هو حالة تسمم دورية أو مزمنة بالفرد والمجتمع، وتنتج من تكرار تعاطي عقار طبيعي أو مصنع، والشخص المدمن أو المتعلق وبأي نوع من أنواع المخدرات يشعر برغبة دائمة للاستمرار في تعاطي المخدرات، ويصبح أسير لها، ويسعى للحصول عليها بكل الوسائل والطرق حتى يصل به الأمر إلى ارتكاب الكثير من الجرائم في سبيل الحصول على المخدر الذي تعود عليه، وكلما زاد تعوده على المخدر كلما صعب الإقلاع عنه، بل إنه يزداد إدمانا له، ويطلب المزيد منه، ولذلك نجد المدمن يزيد الجرعة التي يتعاطاها، بل ويلجأ إلى أنواع أخرى أكثر تأثيرا، وفي كثير من الأحيان يتعود على أكثر من نوع من أنواع المخدرات، وبذلك يصبح المخدر مؤثرا فيه من الجانبين النفسي والجسمي بما يدفعه إلى ضرورة الاستمرار في التعاطي تجنبا لظهور تلك الأعراض الجسمية والنفسية التي تظهر عليه[١٣].

وتعد قضية تعاطي وإدمان المخدرات من القضايا الشائكة التي تواجه جميع المجتمعات على مستوى العالم، لما تسببه من أضرار بالغة ليس فقط على الفرد المدمن أو المتعاطي، لكن تمتد آثارها إلى جوانب الحياة كافة، سواء الصحية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية، للدرجة التي أصبحت تصنف كإحدى الجرائم غير المشروعة[١٤].

والملاحظ في جريمة المخدرات أنها تناقش وتدرس من كثير من الجوانب لتشابكها مع قضايا وملفات أخرى، فهناك التركيز على إحصاءات عدد المدمنين أو المتعاطين وتصنيفهم وفقا للنوع أو العمر. وأكثر المناطق الجغرافية التي ينتشر فيها التعاطي والمستوى الاقتصادي والمعيشي للمتعاطين أو المدمنين، وأكثر أنواع المخدرات إدمانا وغيرها من المعايير.

وقد أنشئ المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان، ليعاون فى رسم السياسة العامة للدولة، ولكى يتبنى الخطة القومية فيما يتعلق بالمكافحة والعلاج، وهو مجلس سياسات وتخطيط وتنسيق فى كافة ما يتعلق بهذه الأعمال، وقد بدأ أعماله بتشكيل أمانة فنية برئاسة مقرر المجلس وعضوية مندوبين من كل من السادة الوزراء وأعضاء المجلس. ويمثل وزارة الداخلية في أمانة المجلس مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات[١٥]. وله عدة اختصاصات [١٦].

وقد انبثق عن المجلس لجنة الاستشاريين العلميين التي وضعت نواة الإستراتيجية القومية لمكافحة المخدرات فى مصر عام 1991م، وتبلورت في شكل تكليفات تضطلع بها الوزارات المعنية عام 2001م حينما صدرت عن المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان لملاحقة ما طرأ على المسرح العالمي من تطورات بشأن تلك المشكلة، ثم شهد عام 2008م إعلان المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان إصدار تحديث لتلك الإستراتيجية القومية لمكافحة وعلاج الإدمان بإعادة مراجعتها في ضوء المستجدات التي ظهرت على مشكلة المخدرات، وتم تكليف كل الوزارات والهيئات المعنية بالمجلس للقيام بدورها في تنفيذ ما يخصها من تلك الإستراتيجية.

فكان لهذه الإستراتيجية شق إعلامي تضطلع به وزارة الإعلام يتعلق بالتنويه عن أضرار المخدرات والتعريف بها، وكذلك شق تلتزم به وزارة الأوقاف متمثلاً في إظهار الدعاة لأضرار المخدرات وحرمتها، وآخر تعليمي يتصل بضرورة تدريس المخدرات في المدارس ولا سيما التعليم الأساسي، إضافة إلى الشق الأمني والمتعلق بخفض العرض

N. M. Farouk. 2025, Towards a Legal System for State Liability : For Negligence in the Treatment of Addiction Patients. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.322-341 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.9

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

والطلب على المخدرات، والشق الصحي الذى تقوم به وزارة الصحة والذى يتعلق بالوقاية والعلاج، وآخر تضطلع به وزارة القوى العاملة. ويعتمد فى تمويله على ما يلى:

- الاعتمادات التى تخصصها الدولة للصندوق فى الموازنة العامة.
- حصيلة الغرامات المحكوم بها فى جرائم المخدرات.
- حصيلة استغلال وبيع الأصول المنقولة والعقارات المصادرة فى جرائم المخدرات[١٧].
- المنح والمعونات والهبات والوصايا والتبرعات التى لا تتعارض مع أغراض الصندوق[١٨].

ويتم التنسيق بصفة مستمرة بين الصندوق والإدارة العامة لمكافحة المخدرات فى مجال التوعية وعقد الندوات واللقاءات التى تحقق الأهداف العامة للمكافحة ومنها الوقاية والتأهيل[١٩].

وله عمل تنفيذى فى التعامل مع المدمن يتمثل فى تشغيل خط ساخن يحمل رقم 1623 يتواجد عليه أخصائى فى الوقاية والعلاج لمدة 24 ساعة خلال اليوم، للتشاور مع المدمن وتحويله مباشرة إلى إحدى مستشفيات وزارة الصحة للعلاج المجانى دون الإباحة بأية أسرار تتعلق بالمدمنيين، ويتولى الصندوق دفع ثمن العلاج للمستشفيات دون إشعار المدمن بذلك، وقد توسع الصندوق فى التعامل مع المستشفيات التى بها أقسام للعلاج، وساعد فى زيادة عدد الأسر الخاصة بالعلاج من الإدمان فى معظم المستشفيات الحكومية[٢٠].

وقد حذر الصندوق فى الآونة الأخيرة من تدنى سن التعاطى نظراً لتزايد الحالات التى تبدأ تجربتها للمخدرات فى المرحلة العمرية (أقل من 15 سنة).

وقد تردد على المراكز العلاجية التابعة للخط الساخن بمختلف محافظات مصر نحو أكثر من عشرون ألف مدمن خلال الستة شهور الأولى من العام الحالى[٢١].

وهذه الأرقام كبيرة للغاية مقارنة بأعداد المدمنين المترددين على الخط الساخن بالصندوق خلال السنوات السابقة، حيث تردد على الخط الساخن بالصندوق 18 ألف مريض بالإدمان خلال عام 2011م بالكامل[٢٢].

ويقوم الصندوق من جانبه أيضاً بدور هام يتعلق بالوقاية من خطر المخدرات، حيث يعقد العديد من الندوات والمحاضرات وحلقات النقاش وورش العمل والمبادرات المختلفة للتوعية من مخاطر التعاطى والإدمان، كما يقوم بعمل برامج تدريبية للكوادر العاملة فى مجال مكافحة المخدرات ولا سيما مجالات الوقاية[٢٣].

وتعمل مصر شأنها شأن مختلف دول العالم جاهدة لمكافحة تعاطي المخدرات بمختلف الوسائل والإمكانات، فكان الاهتمام أولا بإجراء الأبحاث ودراسة المشكلة من مختلف أبعادها[٢٤]، حيث تبنت الأمانة العامة للصحة النفسية بوزارة الصحة المصرية منذ 1995 القيام مع غيرها من مؤسسات الدولة المعنية بإجراء بحث قومي للإدمان، وهو بمثابة دراسة استقصائية دورية لرصد حجم الظاهرة وتتبع مشكلة الإدمان ومدى حجمها وانتشارها في المجتمع والتي يتم إجرائها كل "5 سنوات)[٢٥].

المطلب الثاني: التطورات السياسية والتشريعية المتصلة بتعاطي القنب كمخدر ومكافحته

تغيرت سياسة مراقبة المخدرات تغير كبيرا، فيما يتعلق بالمخدرات بوجه عام، وفيما يتعلق بالقنب بشكل خاص، وفي حين أن السياسات العامة المتعلقة بالمخدرات كانت تركز في المقام الأول على الحظر وإنفاذ القانون بهدف تقليص عرض المخدرات من أجل منع تعاطيها، فقد بدأت الدول في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي تعترف بتعاطي المخدرات والارتهان لها باعتبارها مسألة تتصل بالصحة أساسا، وأولى مزيد من الاهتمام لخفض الطلب على المخدرات من خلال الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل وفقا للمادة 38 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، وفي العديد من البلدان استكملت برامج خفض الطلب على المخدرات بتدابير للتخفيف من الآثار الصحية والاجتماعية الضارة الناجمة عن تعاطي المخدرات[٢٦].

وفي الوقت نفسه، غيرت عدة دول سياساتها فيما يتعلق بالمقاضاة بسبب الأفعال المتصلة بالاستعمال الشخصي غير الطبي للمخدرات الخاضعة للمراقبة الدولية، فقد اختار عدد متزايد من الدول عدم تجريم استعمال المخدرات لأغراض غير طبية أو عدم المعاقبة عليه في ظل ظروف معينة[٢٧]. وبينما تحظر هذه التدابير من حيث المبدأ

N. M. Farouk. 2025, Towards a Legal System for State Liability : For Negligence in the Treatment of Addiction Patients. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.322-341 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.9

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

الاستعمال لأغراض غير طبية، فإنها أعادت تصنيف المخالفات البسيطة، ولا سيما حيازة كميات صغيرة لأغراض الاستعمال الشخصية من "إجرامية" إلى "غير إجرامية" من خلال إجراءات تشريعية (إلغاء التجريم) وامتنعت عن المعاقبة بسبب هذه المخالفات البسيطة، مع استبدال العقوبة والإدانة بتدابير بديلة وهي تدابير التثقيف والوقاية والعلاج، وأبرز مثال على هذا النهج هو الإصلاح الذي أجري في البرتغال في عام 2001 [٢٨].

وتمتنع دول أخرى عن فرض جزاءات جنائية حيث أنها تعتمد آليات من قبيل توسيع نطاق السلطة التقديرية للادعاء، والسماح بممارسات التحويل التي تطبقها الشرطة أو "التسامح" مع السلوك غير القانوني (إلغاء العقاب) ومفهوم إلغاء العقاب الذي غالبا ما يستخدم خاصة في الدول الناطقة بالأسبانية والفرنسية كمرادف لمفهوم "إلغاء التجريم" يصف الحالة التي يسجل فيها انخفاض في استخدام الجزاءات الجنائية ضد فعل إجرامي، الأمر الذي لا يتطلب إدخال تغييرات على القانون، مثلما يحدث في حالة إلغاء التجريم [٢٩].

2-التقنين وإلغاء التجريم وإلغاء العقاب:

على الرغم من أن الاتفاقيات نفسها لا تعترف مفاهيم "التقنين" أو "إلغاء التجريم" أو "إلغاء العقاب" فإن هذه المصطلحات شائعة الاستخدام لدى الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في سياق الخطاب المتعلق بالمراقبة الدولية للمخدرات.

وتسمى عادة السياسات التي تلغي الجزاءات الجنائية المفروضة على الاستعمال الشخصي للمخدرات والمخالفات البسيطة المتصلة بالمخدرات باسم "إلغاء التجريم" وهذا المصطلح يشير إلى العملية التي يعاد من خلالها تصنيف جريمة ما من "جنائية" إلى "غير جنائية بواسطة إجراءات تشريعية [٣٠].

وهناك تنوع كبير في اللوائح التنظيمية اللازمة لمواجهة مشكلة القنب نتيجة لاختلاف كيفيات تفسير وتطبيق الاتفاقيات الدولية، ولا تزال معظم الدول في جميع أنحاء العالم تعتبر تعاطي القنب غير مشروع وتظل ملتزمة بحظر إنتاجه واستهلاكه لأغراض غير طبية/ علمية، بيد أن عددا متزايدا من الحكومات يتبع استراتيجيات جديدة مثل إلغاء تجريم حيازة كميات صغيرة من المخدرات، واستعمال القنب أو منتجاته لأغراض طبية، وعدم مقاضاة مرتكبي المخالفات البسيطة المتعلقة بالقنب، وأخيرا، تقنين استعمال القنب لأغراض غير طبية[٣١].

وتستوجب الاتفاقيات الدولية بتطبيق عقوبات بديلة على الاستعمال الشخصي للمخدرات بدلا من الإدانة والعقاب، والأفعال الإجرامية المتصلة بالمخدرات، بما فيها التي تنطوي منها على حيازة المخدرات غير المشروعة أو شرائها أو زراعتها، عندما يرتكبها أشخاص يتعاطون المخدرات لا تتطلب فرض الإدانة والعقاب تلقائيا، وتنص الاتفاقيات الثلاثة [٣٢]. جميعها على السلطة التقديرية للأطراف في السماح لهؤلاء الأفراد، كبديل للإدانة والعقاب بالخضوع لتدابير العلاج والتثقيف والرعاية اللاحقة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي وبالتالي لا يوجد التزام نابع من الاتفاقيات بسجن الأشخاص متعاطي المخدرات الذين يرتكبون مخالفات بسيطة.

وعلاوة على ذلك من الممكن الامتناع عن العقاب في الحالات البسيطة بموجب مبدأ التناسب [٣٣]. وتتطلب الاتفاقيات اتخاذ تدابير تصد "كافية" ومتناسبة مع التمييز بين الجرائم المتصلة بالاتجاه بالمخدرات والجرائم المتصلة بحيازة المخدرات للاستعمال الشخصي، وبين الجرائم التي يرتكبها الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات والجرائم التي يرتكبها الآخرون، ويجب أن تراعى الجزاءات الخطورة النسبية للجريمة[٣٤].

وبالإضافة إلى ذلك، فاتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة تتيح المجال لقدر من السلطة التقديرية فيما يتعلق بمقاضاة مرتكبي الأفعال التي تستوجب العقاب، حيث تنص الفقرة 4 من المادة 36 على أن المقاضاة بسبب الجرائم تتم "وفقا للقوانين المحلية في الدول الأطراف المعنية".

واتفاقية المخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972 واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 واتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 تفترض الالتزامات التالية على الدول الأطراف[٣٥].

(أ) عملا بالمادة 4 (ج) من اتفاقية سنة 1961 والفقرة 2 من المادة 5 من اتفاقية سنة 1971، يتعين على

N. M. Farouk. 2025, Towards a Legal System for State Liability : For Negligence in the Treatment of Addiction Patients. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.322-341 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.9

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

الدول الأطراف أن تقصر حصرا على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها إنتاج المخدرات وصنعها وتصديرها واستيرادها وتوزيعها والاتجار بها واستعمالها وحيازتها، رهنا بأحكام هاتين الاتفاقيتين.

(ب) تقتضي المادة 36 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة بأن تقوم كل دولة طرف، مع مراعاة حدود أحكامها الدستورية، بكفالة "جعل زراعة المخدرات وإنتاجها وصنعها واستخراجها وتحضيرها وحيازتها وتقديمها وعرضها للبيع وتوزيعها وشرائها وبيعها ونقلها واستيرادها وتصديرها خلافا لأحكام هذه الاتفاقية... جرائم يعاقب عليها إن ارتكبت عمدا"[٣٦].

(ج) عملا بالفقرة 1 (أ) "1" من المادة 3 من اتفاقية سنة 1988 فإن كل دولة طرف ملزمة باتخاذ "ما يلزم من تدابير لتجريم الأفعال التالية في إطار قانونها المحلي "إنتاج أي مخدرات أو صنعها، أو استخراجها أو تحضيرها أو عرضها للبيع، أو توزيعها، أو بيعها، أو استيرادها أو تصديرها خلافا لأحكام اتفاقية سنة 1961"[٣٧].

وتقدم الحكومات حججا قانونية مختلفة من أجل تبرير التقنين، وتتمثل إحدى هذه الحجج في أن التقنين قد يكون ممتثلا للاتفاقيات لأنه يسعى إلى تحقيق الهدف العامة للاتفاقيات وهو الحفاظ على صحة البشرية ورفاهها واحترام مبادئ حقوق الإنسان، مثل الحق في الحرية والخصوصية والاستقلال الشخصي، على النحو المنصوص عليه في الصكوك الدولية العديدة لحقوق الإنسان، التي لها الأسبقية على اتفاقيات مراقبة المخدرات[٣٨].

ويكتسي إيلاء الاحترام الواجب لحقوق الإنسان العالمية وسيادة القانون أهمية فائقة في التنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، بيد أنه لا يوجد تضارب في المعايير بين الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات وغيرها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، فالإتفاقيات من خلال ضمانها توفر المواد الخاضعة للمراقبة وإمكانية الحصول عليها للأغراض الطبية والعلمية ومنع إساءة استعمال المخدرات، تهدف إلى حماية الحق في الحياة والصحة، والاتفاقيات الثلاث بوصفها قانونا خاصا تحدد بشكل أكبر الطريقة التي يجب أن تراعى بها حقوق الإنسان في مجال مراقبة المخدرات، وتعكس الاتفاقيات رأي المجتمع الدولي الذي يفيد بأن أنجع طريقة لتعزيز حقوق الإنسان في ميدان مراقبة المخدرات هي قصر تعاطي المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية[٣٩].

المبحث الثاني: الدمج المجتمعي للمعافين من المخدرات

تعد مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات من أخطر المشاكل التي تواجه المجتمعات الإنسانية اليوم وتهدد أمنها واستقرارها وتستنزف طاقات المجتمع المادية والبشرية وتهدد البناء الاجتماعي والأسري بالهدم والدمار، وينتج عنها العديد من الآثار والمشكلات الأمنية والصحية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية، فهي ظاهرة عالمية خطيرة ومتعددة الأبعاد وتكون ناتجة عن تفاعل كثير من العوامل المختلفة[٤٠]، وعندما استشعرت الدولة بمدى الخطورة التي يسببها إدمان المخدرات وتأثيره السلبي على الأفراد والمجتمعات، قامت بالتصدي له من خلال جهود حثيثة للقضاء عليه أو الحد من خطورته، وكذلك إجراء البحوث والدراسات لتحديد هذه المشكلة، وعقد المعاهدات الدولية والاتفاقيات بين الدول للحد من انتشاره، واتخاذ كافة الإجراءات لمكافحته [٤١].

المطلب الأول: دور المؤسسات الاجتماعية والدينية في تأهيل المتعافين من الإدمان.

المطلب الثاني: دور الدولة (صندوق مكافحة وعلاج الإدمان في الدمج المجتمعي للمتعافين

المطلب الأول: دور المؤسسات الاجتماعية والدينية في تأهيل المتعافين من الإدمان

اعتمدت الخطة الاستراتيجية لعلاج الإدمان واستخدام المخدرات على نتائج البحث القومي للإدمان في مصر، وهو البحث الذي قامت به الأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان بوزارة الصحة بجمهورية مر العربية والذي غطى 26 من أصل 27 محافظة مصرية وبدأ في عام

N. M. Farouk. 2025, Towards a Legal System for State Liability : For Negligence in the Treatment of Addiction Patients. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.322-341 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.9

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

2007 حتى 2014 واشتمل على أكبر عينة ممثلة للمجتمع المصري (106480 شخص بالغ مصري).

وقد أظهرت نتيجة البحث أن استخدام مادة القنب (الحشيش) هو الأكثر شيوعا في جميع المناطق، وقد جاءت الكحوليات في المرتبة الثانية للمواد الأكثر استخداما، في جميع محافظات مصر ما عدا صعيد مصر (حيث كانت المواد الأفيونية الأكثر شيوعا من الكحوليات)[٤٢].

دور الأسرة في مواجهة مشكلة المخدرات:

وللأسرة دور رئيسي في مكافحة هذا السلوك الانحرافي في تعاطي وإدمان المخدرات، حيث يقوم دور رب الأسرة في حماية أبنائه من الوقوع في براثن المخدرات من خلال التوعية والتثقيف بأضرارها، ومراقبة أبنائه على أحسن المستويات، بالاتصال القوي بينه وبين أفراد أسرته[٤٣].

ويعتبر موضوع إدمان المخدرات قضية خطيرة ومحظورة شرعا وقانونا، ومع ذلك لا يمكن إنكار أن هذه المشكلة قد تكون موجودة في بعض الأحيان، ويمكن أن تؤثر على الأفراد والأسر بشكل كبير، وتلعب الأسرة دورا حاسما في مواجهة مشكلة إدمان المخدرات، حيث تتعامل الأسر مع هذه المشكلات بعدة طرق منها [٤٤].

-التوعية والتثقيف، تعتبر التوعية بأخطار المخدرات وعواقب تعاطيها أمرا مهما في الأسر، حيث يتم توفير المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية لتعاطي المخدرات والتأكيد على أنها ممارسة محظورة.

الدعم العاطفي: يحتاج المدمن إلى دعم عاطفي قوي من أفراد عائلته، بحيث يجب على الأسرة أن تبدي الدعم والتفهم والحب دون الحكم أو الانتقاد.

الحصول على المساعدة المهنية: ينبغي على الأسرة أن تساعد المدمن في الحصول على المساعدة المهنية المناسبة، سواء كانت علاجية أو نفسية، مثل الانضمام إلى برامج إعادة التأهيل أو الاستشارة من أخصائيين نفسيين واجتماعيين.

الحفاظ على الحدود: يجب على الأسرة وضع حدود واضحة حول السلوكيات غير المقبولة مع تحديد عواقب واضحة لتلك السلوكيات.

الاستمرار في الدعم: يجب على الأسرة أن تظل مستعدة لتقديم الدعم والمساعدة للمدمن طوال رحلته في التعافي، حتى بعد الانتهاء من العلاج الاحترافي[٤٥].

وعلى الرغم من الترابط الوثيق بين الإدمان والتعاطي وبين حدوث المشكلات الاجتماعية التي تندرج من مجرد إهمال الأسرة وعدم الاهتمام باحتياجاتها الأساسية وتصل إلى إساءة المعاملة الأسرية والزوجية، وربما يصل الأمر إلى حد القتل وإطلاق النار على بعض أفراد الأسرة التي ترعى المدمنين، إلا أن هذا النوع من المشكلات لم يحظ باهتمام الباحثين في المجتمعات العربية، حيث أن معظم الدراسات تتجه مباشرة إلى الفرد المدمن أو المتعاطي وتهمل الجانب الأسري والمشكلات التي يواجهونها، وخاصة أن جهود الأسرة في هذا الشأن عبارة عن حلقات متكاملة ومترابطة من الجهود الرسمية والمجتمعية والتي تبذل في المحافظة على سلامة الأسرة واستمرارية أداؤها لواجباتها مما يتيح لها تنشئة أفرادها في جو يسوده الأمن والطمأنينة بعيدا عن الانحرافات بكافة أشكالها[٤٦].

وعلى الرغم من أن سلوك الإدمان سلوك شخصي في الدرجة الأولى؛ إلا أنه يترك أثرا واضحا على شبكة الأنساق الاجتماعية المترابطة، حيث تتأثر الأسرة بكامل أفرادها، ويتأثر الطرف الآخر في علاقته الزوجية بشكل مباشر، ويمكن القول بأن المشكلات المرتبطة بالإدمان كثيرة ومتعددة فمنها ما هو متعلق بالشخص المدمن بشكل مباشر، ومنها ما هو متعلق بالمجتمع متمثلا في النواحي الأمنية والعلاجية، إلا أن العبء الأكبر في هذا المجال يقع على الأسرة التي تجد نفسها أمام العديد من المشكلات والصعوبات التي تحتاج إلى الدراسة والاهتمام من قبل الباحثين من أجل الوقوف على أهم المشكلات التي تواجه أسر المدمنين وتحديدها من أجل المساهمة في تقديم الحلول لهذه المشكلات[٤٧]، حيث قد تأخذ هذه المشكلات التي تواجه أسر مدمني المخدرات أشكالا عديدة منها ذات الطابع الاجتماعي والذي يتمثل في الوصمة والعزلة الاجتماعية التي تعيشها أسر المدمن والحد من الزيارات الأسرية المتبادلة، وقد تأخذ شكلا صحيا وذلك من خلال البحث المتواصل عن العلاج، وقد تكون الأمور أكثر تعقيدا في غالب

N. M. Farouk. 2025, Towards a Legal System for State Liability : For Negligence in the Treatment of Addiction Patients. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.322-341 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.9

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

الأحيان إلى تعقيد المواقف القائمة وربما خلق مشكلات جديدة تثقل كاهل الأسرة قبل المريض[٤٨].

ومن أهم دواعي عملية الدمج المجتمع للمتعافين من الإدمان هو نظرة المجتمع السلبية لهم، والتي قد تكون سببا لعودتهم إلى الإدمان مرة أخرى، ويجب النظر للمدمن على أنه مريض وضرورة إعطاؤه فرصة أخرى –بعد تعافيه من الإدمان- للعودة لأسرته وأصدقائه ومشاركته في أنشطة مجتمعية، والعودة لعمله أو التحاقه بوظيفة جديدة[٤٩].

المطلب الثاني: دور الدولة (صندوق مكافحة وعلاج الإدمان في الدمج المجتمعي للمتعافين

تناولت التجربة الإيطالية لإعادة الدمج الاجتماعي للمتعافين على أساس التمكين ومهارات الحياة، والتعليم والتدريب المهني، بينما اهتمت التجربة الأسبانية بالوقاية والعلاج من المشكلات المتعلقة بالعلاقات الشخصية والسلوكيات المسببة للإدمان والاضطرابات السلوكية، في حين قامت التجربة السويدية على توفير فرص العلاج وإعادة الدمج الاجتماعي، ودور العمل في دعم المدمنين المتعافين، وسلطات التجربة الكرواتية الضوء على النجاح والتحديات الرئيسة في تنفيذ إعلان الدمج الاجتماعي في كرواتيا، وركز الجزء الأخير من الدليل على طرح استنتاجات مشروع (TRIPLE R) الخاص بإعادة الدمج الاجتماعي، وفي النهاية تم وضع مقترح لمعالم برنامج الدمج الاجتماعي والنفسي للمتعاقين من التعاطي والاعتماد على المواد ذات التأثير النفسي[٥٠].

التجربة الفنلندية:

اتخذت فنلندا تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية في مواجهة بعض المشكلات في المجتمع الفنلندي وذلك عن طريق اعتماد برامج في المؤسسات التربوية تهدف إلى مواجهة هذه المشكلات بالتركيز على المدخل الوقائي، حيث اهتمت الدولة بطرح برامج لكافحة الجريمة والوقاية منها، وبرامج الوقاية من تعاطي وإدمان المخدرات.

واعتمدت فنلندا على إدخال مادة الوقاية من الجريمة (وجزء من الوقاية من تعاطي وإدمان المخدرات) كمادة أساسية في المناهج الدراسية في المدارس والمؤسسات التربوية الأخرى، يقوم بتدريس هذه المادة رجل الشرطة متخصص في المادة الدراسية، ويقوم بتدريسها بالزي الرسمي يساعده في ذلك أستاذ من المدرسة نفسها، ويحضر المؤلف للمادة العلمية لهذه المادة إلى المدرسة بعض المحاضرات التدريبية ليقف على مدى الإيجابية في أسلوب تدريسها [٥١].

فالهدف الأساسي من ذلك يتمثل في المقام الأول بتوضيح دور الشرطة في المجتمع باعتبارها حامية للأفراد وممتلكاتهم، ومنفذة للقوانين وحامية لها، أما هدفت هذه المادة الدراسية توضيح طبيعة العلاقة بين الشرطة والمواطن، وذلك بتوضيح دور الشرطة ودور المواطن، والدور المشترك لكل منهما في الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته [٥٢].

وقد أعطت هذه التجربة ثمارها حيث تعد فنلندا اليوم من الدول القليلة في العالم التي استطاعت تقليص وتخفيض معدلات الجريمة ومعدلات تعاطي وإدمان المخدرات، أما جرائم الاعتداء على الأفراد والممتلكات فيها، وهي من الأعمال الانحرافية المرتبطة عادة بالشباب خاصة عند اقترانها بتناول الكحول قد بدأت في الانخفاض الملحوظ، وذلك وفقا لما تشيره الإحصائيات، هذا بالإضافة إلى أن جرائم السرقة، وجرائم السطو على البنوك باستخدام السلاح قد أصبحت قليلة فيها مقارنة بالدول الأوروبية والمجتمعات الصناعية الأخرى [٥٣].

والمجتمع الفنلندي كغيره من المجتمعات قد عانى من آفة تعاطي المخدرات، خاصة في أوساط الشباب، فإن السياسة الوقائية المدروسة والمعدة علميا قد آتت ثمارها بالتقليص من جرائم تعاطي المخدرات[٥٤].

1-تجربة مؤسسة سان باترينيانو:

تعتبر تلك المؤسسة من أكبر الكيانات المعنية بإعادة تأهيل المعتمدين على المواد ذات التأثير النفسي في أوروبا، حيث توفر علاجا خاليا من المواد ذات التأثير النفسي للشباب مجانا [٥٥].

وطبقا لقانون المخدرات الإيطالي، فإنها تستوعب، أيضا، المدانين في جرائم وتم الحكم عليهم في بيئة بديلة عن السجن، مما يوفر خيارا حقيقيا للعلاج والتعافي والدمج الاجتماعي، ويوفر الدعم والتعليم والتدريب الوظيفي والمهارات الحياتية لهم، ونعرض فيما يلي آليات العمل داخل المؤسسة والتي تناولت العناصر الرئيسية لبرنامج التعافي

N. M. Farouk. 2025, Towards a Legal System for State Liability : For Negligence in the Treatment of Addiction Patients. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.322-341 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.9

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

وإعادة الدمج الاجتماعي لمجتمع المتعافين على أساس التمكين ومهارات الحياة، والتعليم، والتدريب المهني [٥٦].

خطة الدولة المصرية في مكافحة المخدرات:

أولا: صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي:

يمثل صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي الآلية الوطنية لتنفيذ برامج الوقاية من التدخين والمخدرات، والاعتماد على الحوار المجتمعي، وحشد جهود الجهات المعنية، والتركيز على الفئات الأكثر عرضة للمشكلة مع رسم برنامج متكامل للتقييم والمتابعة [٥٧].

وقد تم إنشاء الصندوق في عام 1991 لتحقيق الأهداف التالية:

1-تنفيذ السياسات العامة والنوعية التي يقرها المجلس القومي لمكافحة الإدمان في مجال مكافحة التدخين والإدمان [٥٨].

2-المساهمة في تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة التدخين والإدمان.

3-التنسيق والشراكة مع الوزارات والمؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية في تنفيذ برامج الوقاية من التدخين والإدمان [٥٩].

4-تقييم برامج وأنشطة الوقاية من التدخلين والإدمان والاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال، ومن أنشطة الصندوق على سبيل المثال منها: القيام بحملات توعية لوقاية المراهقين والشباب من التدخين والإدمان، تضمين المناهج التعليمية لمواد متعلقة بوقاية التلاميذ والطلاب من التدخين والإدمان، توزيع النشرات والكتيبات على المراهقين والشباب والتلاميذ والطلاب والسائقين والحرفيين لإعطائهم المعلومات اللازمة عن مضار التدخين والإدمان، توفير البرامج التدريبية للأسر لتدريبهم على كيفية التعامل مع أبنائهم من التدخين والإدمان، توفير البرامج التدريبية للأسر لتدريبهم على كيفية التعامل مع أبنائهم المدمنين وتشجيعهم على بدء العلاج والاستمرار فيه، تشجيع وتدعيم الجمعيات الأهلية العاملة في هذا المجال...

حملة اختيار حياتك:

أصبحت قضية انتشار المخدرات في مصر من أهم القضايا المجتمعية وخاصة بعد أن كشفت الدراسات عن تراجع بداية التعاطي إلى سن 12 سنة وفي بعض الحالات يبدأ التعاطي في سن 9 سنوات [٦٠].

ولذلك فقد تم التعاون بين صندوق التمويل الأهلي لرعاية النشئ والشباب والرياضة ووزارة الأسرة والسكان لإطلاق حملة قومية لتوعية الشباب من أخطاء المخدرات تحت عنوان "اختار حياتك" وقد تم إطلاق هذه الحملة منذ أغسطس 2010 وما زالت مستمرة حتى الوقت الحالي[٦١].

ومهمة الحملة تهيئة مناخ ثقافي إيجابي يقوده الشباب وتدعمه (الأسرة والإعلام وقادة الفكر في المجتمع) لخفض الطلب على المخدرات (مع التركيز على الوقاية الأولية)[٦٢].

أندية الدفاع الاجتماعي:

الدفاع الاجتماعي حركة إصلاحية، تهدف إلى وقاية المجتمع من الانحراف وعلاج المنحرفين، مع العناية بشخص المنحرف، وحسن معاملته وإعادة تأهيله بما يعود بالنفع عليه وعلى المجتمع، وتقع مسئولية تحقيق ذلك على جميع الأفراد (بما فيهم المنحرفين) والأسر والجماعات والمؤسسات الحكومية والأهلية في المجتمع، بالإضافة إلى الجهود الاقليمية والدولية [٦٣].

وقد اعتمدت وزارة الشئون الاجتماعية بمصر في ميزانيتها لعام 80/ 1981 لأول مرة إنشاء أندية للدفاع الاجتماعي، وأنشأت الوزارة عددا من هذه النوادي ثم أسندت إدارتها للجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي[٦٤].

والنادي له دور وقائي أيضا: في مجالات التوعية والإرشاد للوقاية من الإدمان، وله دور فعال في الاكتشاف المبكر والتدخل المبكر للحالات المبتدئة، ويقدم النادي بجانب الخدمات الوقائية والعلاجية، خدمات ثقافية ودينية وعلمية ورياضية مثل إقامة الندوات الدينية وإقامة الحفلات في المناسبات الدينية والوطنية وممارسة الأنشطة الرياضية المحببة للأعضاء [٦٥].

ويتشكل فريق عمل النادي غالبا من مدير النادي وأخصائي اجتماعي وأخصائي نفسي وطبيب ويفضل أن يكون طبيبا نفسيا وسكرتير، وتنقسم العضوية في النادي إلى [٦٦]:

أ-عضو عامل، وهو من يثبت إدمانه لأي نوع من أنواع المخدرات أو المسكرات أو غيرها من المواد أو أوجه السلوك الأخرى، وتقدم له كافة الخدمات والبرامج [٦٧].

N. M. Farouk. 2025, Towards a Legal System for State Liability : For Negligence in the Treatment of Addiction Patients. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.322-341 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.9

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

ب-عضو فخري: وهو الذي يتقدم للنادي بغرض الاستفادة من خدماته الوقائية ممن لم يثبت إدمانه لأي نوع من أنواع المخدرات، أو من انتهت فترة علاجه ويرغب في الاستمرار في عضوية النادي والإسهام في خدمات النادي خشية العودة.

ويعمل النادي على الاستعانة بالأجهزة المحلية وتوصيل خدماتها للمدمن، وأسرته ومنها تنظيم الأسرة ومكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية والأسر المنتجة وغيرها من خدمات الهيئات الأهلية المختلفة وكذا الحكومية وإقامة علاقات بالأجهزة والتنظيمات الثقافية والشعبية ومعاهد التعليم لنشر الوعي وتنظيم حملات إعلامية وقائية عن مضار المخدرات والتعريف بخدمات نادي الدفاع الاجتماعي[٦٨].

الخاتمة

من خلال هذا البحث كان للباحثة بعض النتائج والتوصيات التالية:

أولا: النتائج:

1- أدركت المؤسسات الحكومية المعنية بوقاية الشباب من تعاطي وإدمان المخدرات أهمية موضوع الوقاية من المخدرات، وقامت بتنفيذ بعض البرامج وبذلت هذه الجهات جهودا كبيرة تستحق الدعم والشكر والتقدير للقائمين على هذه البرامج.

2- تعد مشكلة تعاطي المخدرات والإدمان عليها، من أكبر المشكلات في عالمنا المعاصر، بحيث طالت أغلب مجتمعات العالم وأصبح في حكم المؤكد أنه لا يمكن لأي بلد بعينه مهما كان نظامه الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي أو حجمه وقوته أن يمنع منعا باتا ظهور مشكلة المخدرات لديه، ولا يمكن لأي مجتمع كان أن يعد نفسه محصنا تحصينا كاملا، ضد هذه الآفة الشديدة.

3- بدأت معظم التجارب بدراسة مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات قبل البدء في مرحلة المواجهة، وهذا يؤكد ضرورة تحسين عملية فهم مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات وخاصة في أوساط المراهقين والشباب في عملية إ جراء هذه البحوث، كعامل من عوامل واقعية وصدق ونجاح هذه البحوث.

4- وجهت الغالبية العظمى من التجارب بشكل خاصص لتلاميذ وطلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية، مع ندرة التجارب التي اهتمت بتلاميذ المرحلة الابتدائية وبطلاب المرحلة الجامعية، وهذا يدعونا إلى ضرورة توجيه برامج وقائية أيضا لهاتين الفئتين، حيث أثبتت بعض البحوث والدراسات أن هناك بعض تلاميذ المرحلة الابتدائية يدخنون السجائر ويشربون البيرة، وهذا السلوك هو أحد أبواب الدخول في عالم التعاطي والإدمان، كذلك أثبتت الغالبية العظمى من البحوث بأن أعدادا كبيرة من الطلاب في المرحلة الجامعية دخلوا بالفعل في دائرة التعاطي والإدمان.

5- طبقت كل التجارب الوقاية الجزئية وليست الشاملة، التي تهتم بكل جوانب حياة الإنسان، حيث اهتمت هذه التجارب بجانب أو أكثر من جوانب حياة الناس ألا وهو وقايتهم من مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات.

6- طبقت الغالبية العظمى من التجارب ما يسمى الوقاية المتقدمة، حيث كانت الأهداف الرئيسية لهذه التجارب أهداف وقائية، بينما بعض هذه التجارب مثل أندية الدفاع الاجتماعي بمصر، طبقت ما يسمى بالوقاية البسيطة والتي احتلت بها الأهداف الوقائية مرتبة ثانية، أو ثالثة، ومن حيث مستويات الوقاية فإن الغالبية العظمى من التجارب تم تطبيقها على مختلف المستويات (الصغير والبيني والخارجي والكبير)، بما ساهم في نجاحها.

7- لم تعط معظم التجارب لدور الأسرة في عملية الوقاية من مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات الاهتمام الملائم والكافي لها في عملية المكافحة المطلوبة، ولم تعطي أيضا لدور كل من المسجد والكنيسة في عملية الوقاية من مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات والاهتمام الملائم والمكافئ لهما في عملية المكافحة المطلوبة.

N. M. Farouk. 2025, Towards a Legal System for State Liability : For Negligence in the Treatment of Addiction Patients. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.322-341 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.9

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

8- اعتمدت أغلب التجاب في نجاحها في التعاون المشترك أو الشراكة وأحيانا التشبيك بين بعض منظمات المجتمع المعنية المهتمة، فعلى سبيل المثال، نجد شراكة أو تشبيك بين عدد من الجمعيات الأهلية المعنية بمشكلة تعاطي وإدمان المخدرات على مستوى الوقاية والعلاج.

التوصيات:

توصي الباحثة بما يلي:

1-من أنجح الأساليب لوقاية المجتمع من خطر المخدرات، هو الاهتمام بالجانب الديني في المدارس وداخل الأسرة وفي جميع نواحي المجتمع، فإن الوازع الديني هو أكبر وأنجح الأساليب في الوقاية من خطر المخدرات.

2-ترى الباحثة أن العقوبات السالبة للحرية للمدمنين قد تكون وسيلة لتفاقم المشكلة، لأنه يزج به في السجون في وسط مجتمع تملؤه المخدرات فيزداد سوءا على سوء، وترى أنه يمكن تهذيب سلوك المدمن بعد علاجه في توفير عمل مناسب له وتوفير بيئة مجتمعية نظيفة يستطيع من خلالها أن ينسى هذا المجتمع الأليم الذي حاق به في الفترة السابقة كلها.

3-ترى الباحثة أن من أنجح الأساليب في الوقاية من المخدرات، هو الاهتمام بجانب الأسرة، فالأسر الفقيرة قد تزج بأبنائها للعمل في الصغر، مما يدفع الطفل إلى الاختلاط بنماذج سيئة تؤدي به في النهاية إلى الإدمان، ولذلك يجب أن تهتم الدولة بهذه الأسرة الفقيرة من حيث توفير المسكن الملائم والدخل الملائم وهذا إن تم من إيرادات الدولة فالدولة تستفيد من الناحية الأخرى من وجود أفراد صالحين يصلحون للعمل كوحدة متماسكة داخل الدولة دون فقد هذه الطبقة.

أولا: المراجع العربية:

[1] جبرين الجبرين: بعض المشكلات التي تواجه أسر المدمنين في مدينة الرياض، دراسة مطبقة على عينة من أسر المدمنين بمدينة الرياض، المؤتمر الدولي الخامس والعشرون، مستقبل الخدمة الاجتماعية في ظل الدولة المدنية الحديثة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان: 2012، المجلد الثالث

[2] جبرين الجبرين: بعض المشكلات التي تواجه أسر المدمنين في مدينة الرياض، دراسة مطبقة على عينة من أسر المدمنين بمدينة الرياض، المؤتمر الدولي الخامس والعشرون، مستقبل الخدمة الاجتماعية في ظل الدولة المدنية الحديثة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2012، مجلد 3

[3] حمدي أحمد عمر علي: تعاطي وإدمان المخدرات وتأثيرهما على تحقيق أهداف وبرامج التنمية، مجلة كلية الآداب، قنا، العدد 55 إبريل: 2022

[4] حمدي أحمد عمر علي: تعاطي وإدمان المخدرات وتأثيرهما على تحقيق أهداف وبرامج التنمية، مجلية كلية الآداب بقنا، العدد (55) إبريل: 2022

[5] خالد بن سليم الحربي: المشكلات التي تواجه أسر مدمني المخدرات في المجتمع السعودي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت2017، مجلد 38

[6] خولة بن عبد الله السبتي: مدى وعي الأخصائيات الاجتماعيات بالمخدرات، العوامل والآثار، وأساليب الوقاية والعلاج: دراسة وصفية على الأخصائيات الاجتماعيات، جامعة الملك سعود من منظور الخدمة الاجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، جامعة أسوان: 2014، ع 36، ج1

[7] ريهام محيي الدين: تعاطي المخدرات بين عمال المحاجر، المجلة القومية لدراسات التعاطي والإدمان، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، يوليو: 2024

[8] عبد الرحمن بن مقبل السلطان: دور الرعاية اللاحقة في إعادة تأهيل المدمنين اجتماعيا، دراسة مقارنة بين مستشفى الأمل في مدينتي الرياض والدمام، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: 2005

N. M. Farouk. 2025, Towards a Legal System for State Liability : For Negligence in the Treatment of Addiction Patients. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.322-341 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.9

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

[9] عبد الله بن عبد المعين العتيبي: دور الرعاية اللاحقة في تأهيل مدمني المخدرات، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: 2015م

[10] عبده كامل الطايفي: دور مقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتفعيل دور رجال الأعمال في توظيف المتعافين للوقاية من العودة لإدمان المخدرات، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين: 2014

[11] عثمان محمود غزال: آليات حماية حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الثانية: 2021

[12] علي عبد العزيز عبيد: حلول المشكلات الأسرية بين التطبيق والنظرية، دار ظبي الريم للنشر والتوزيع: 2016م

[13] عمرو عثمان: مذكرة شارحة بشأن التعادي والإدمان في العالم العربي من منظور اجتماعي، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي، مقال غير منشور، ص 1. إيمان فؤاد كاشف: النسق القيمي لدى طالبات الجامعة وعلاقته بأساليبهن في مواجهة أزمة الهوية، دراسات نفسية، مجلد 11، العدد 3، يوليو: 2011

[14] فاترة يونس باشا: السياسة الجنائية في جرائم المخدرات، دراسة مقارنة في ضوء أحدث التعديلات لقانون المخدرات الليبي، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة: 2001

[15] فضيل عبد الله علي طلافحة: التدابير الوقائية في القانون الدولي لمكافحة المخدرات، E.K.P Journal managemet system العدد الرابع والثلاثين، الجزء الأول

[16] فؤاد بسيوني: ظاهرة انتشار وإدمان المخدرات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: 1988

[17] محمد سلامة غباري: ظاهرة العود للإدمان في المجتمع العربي، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: 2006م

[18] مدحت أبو النصر: وقاية الشباب من المشكلات، الندوة العلمية عن واقع الشباب في الإمارات، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، 1999

[19] مدحت محمد أبو النصر وآخرون: الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان: 2005

[20] مدحت محمد أبو النصر: الاتجاهات الحديثة في ممارسة الخدمة الاجتماعية الوقائية، مجموعة النيل العربية، القاهرة: 2008

[21] مدحت محمد أبو النصر: الخدمة الاجتماعية الوقائية، دبي، دار الفلم للنشر والتوزيع، 1996

[22] مدحت محمد أبو النصر: الدفاع الاجتماعي المفهوم والمجالات في مصر والإمارات، دبي، وزارة الشئون الاجتماعية وصندوق التكافل الاجتماعي: 1997.

[23] مصطفى سويف: الطريق الآخر لمواجهة مشكلة المخدرات، خفض الطلب، الجيزة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: 1990

[24] مناور عبيد العنزي: العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية لانتكاسة مدمني المخدرات (دراسة ميدانية على الأخصائيين العاملين بمجمع الأمل الطبي بمدينة الرياض)، كلية علوم الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: 2020، مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، العدد الخامس عشر، يناير: 2020

[25] نجوى الفوال وآخرون: تعاطي وإدمان المخدرات بين الحقيقة والوهم، المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان، القاهرة: 2008

[26] هيثم الوسيمي: التغير في نمط تعاطي المخدرات بالريف المصري وعلاقته ببعض المتغيرات البيئية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الإنسانية والبيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس: 2012

ثانيا: المراجع الأجنبية:

[1] Agnew Robert (2002). Strain, Personality Traits, and Delinquency: Extending General Strain Theory, Criminology 40(1)

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

[2] André S Champagne and others, " Surveillance from the high ground: sentinel surveillance of injuries and poisonings associated with cannabis" Health Promotion and Chronic Disease Prevention in Canda, Cannagis" Health Promotion and Chronic Disease prevention in Canda, vol, 40, Nos, 5, and 6 June 2020

[3] Fernandex Romar and Curbelo Arroqui, "El proceso de normal izacion del cannabis en Uruguay'

[4] Frenandez Romar and Curbelo Arroqui, El proceses de normal, izacion del cannabis an Uruguay,

[5] Hall and Lynskey "Assessing the public health impacts of legalizing recreational cannabis use.

[6] Ibrahim,Fauziah & Kumar,Naresh (2009). The Influence of Community On Relapse. European Journal of Social Sciences,11,(3)

[7] J. Littrell : " How Addiction Happens , How Change Happens , and What Social Workers Need to be Effective Facilitators of Change " , Social Work Journal , Vol. 5 , 2011 .

[8] J. Littrell : " How Addiction Happens , How Change Happens , and What Social Workers Need to be Effective Facilitators of Change " , Social Work Journal , Vol. 5 , 2011

[9] John F. Stevenson & et.al. : " Project HOPE: altering risk and protective factors among high risk Hispanic youth and their families ", Journal of Primary Prevention, Vol. 18, No. 3 , Spring 1998

[10] John F. Stevenson & et.al. : " Project HOPE: altering risk and protective factors among high risk Hispanic youth and their families ", Journal of Primary Prevention, Vol. 18, No. 3 , Spring 1998 .

[11] Karol L. Kumpfer : Prevention of Alcohol and Drug Abuse: a Critical Review of Risk Factors and Prevention Strategies (Washington, D.C. : Department of Health and Human Services, 1992).

[12] Lisbon : Workgroup Review of Qualitative Research on New Drug Trends , European Monitoring Centre for Drugs and Addiction , 2002

[13] Lisbon : Workgroup Review of Qualitative Research on New Drug Trends , European Monitoring Centre for Drugs and Addiction , 2002

[14] Malta, Authority on the Responsible Use of Cannabis Act, Act No. 241 (18 December 2021)

[15] Marijuna's impact on Claifornial 2020, cannabis related Er visits and admissions sky rocket after medical and recreational marijuana :Laws , Missouri Medicine, vol, 118, No 1 January/ Fevruary 2021.

[16] Martin Bloom : " Prevention " , Encyclopedia of Social Work , Silver Spring Maryland : NASW , Vol. 2 , 18 th. ed. , 1987 .

[17] Martin Bloom : " Prevention " , Encyclopedia of Social Work , Silver Spring Maryland : NASW , Vol. 2 , 18 th. ed. , 1987

[18] Max Daly, "Legal weed referendum blocked by judges in Italy on technicality', World News, 17 Fevruary, 2022.

[19] Michael Gossop : Living With Drugs (U.k. : ASHGATE , 7 th. ed. , 2013)

[20] Nishimura and Asahi, "New classification of nacotics under cat. Egory 5 of the Narcotics Code' Lexology, 3 March 2022.

[21] P.L. Brantingham & F.L. Fausi : A Conceptual Model of Prevention (N.Y. : Free Press , 1976)

[22] P.L. Brantingham & F.L. Fausi : A Conceptual Model of Prevention (N.Y. : Free Press , 1976)

[23] Robert Barker : The Social Work Dictionary (Washington DC. : NASW , 4 th. ed. , 1999)

[24] Robert Gladd : Toward Effective and Ethical Drug Abuse Prevention Policies (Las Vegas : University of Nevada , 1998) .

[25] Robert Gladd : Toward Effective and Ethical Drug Abuse Prevention Policies (Las Vegas : University of Nevada , 1998)

[26] Rosalie Ambrosino & et.al. : Social Work & Social Welfare (Australia : BROOKS/COLE , 3rd. ed., 2013).

[27] William C. Kerr and others: Changes in marijuana use across the 2012 Washington State recreational legalization; is retrospective assessment of use before legalization more accurate' Journal of Studies on Alchol and Drugs vol 79, No 3 May 2018

[28] Wtefan Ceter, Uruguay: Cannabis von Staat der regulierte Genuss, Amerika21, 13, August 2018.

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

المواقع الالكترونية:

[1] Peter Roudik and others, Decriminalization of Narcatics (Washington D.C Law Library of Congress 2016 "Penalties for drug law offences in Europe at a glance". www.emcdda.europa.en/

[2] https://www.mohp.gov.eg/UserFiles/Userfiles/4/7e4f81be-e1cb-496d-ae61-cfb8a2c568bb.pdf

التقارير والمجلات:

[1] تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، 2022

[2] أحمد زكي محمد: دور البيئة الاجتماعية في وقاية المتعافين من الانتكاسة بيوت منتصف الطريق، وتصور مقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتعزيزها، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم: 2021، العدد 223

[3] سهام محمد عبد الله العزام: مستوى الوعي الأسري بمؤشرات تعاطي الأولاد المخدرات والمؤثرات العقلية، دراسة على عينة من الأسر السعودية بمدينة الرياض، مجلة الدراسات الاجتماعية السعودية، جامعة الملك سعود: 2023، ع11

[4] طارق عزيز مرعي: تصور مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية للتخفيف من حدة الضغوط الحياتية لأسر العائدين من الإدمان، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية ع20

[5] طارق عزيز مرعي: تور مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية للتخفيف من حدة الضغوط الحياتية لأسر العائدين للإدمان، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد العشرون

[6] ميرفت محمود ليثي: مشكلات الوصمة لدى أسر مدمني المخدرات وتصور مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية للتخفيف منها، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط: 2021، العدد 13، مجلد 1

[7] قانع علي محمد آل هيازع: المشكلات التي تواجه أسر مدمني المخدرات وآليات المواجهة والوقاية، دراسة تطبيقية على أسر مدمني المخدرات بمستشفى الصحة النفسية بمدينة أبها، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد السادس، الإصدار الواحد والستون، نوفمبر: 2024

[8] أسماء حاج قويدر: الأسرة ودورها في وقاية الأبناء من الإدمان على المخدرات، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، 2023، العدد الثاني

[9] أسماء حاج قويدر: الأسرة ودورها في وقاية الأبناء من الإدمان على المخدرات، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، 2023، العدد الثاني

[10] ياسر محمد السيد موسى: دليل إعادة الدمج الاجتماعي للمتعافين من التعاطي والاعتماد على المواد ذات التأثير النفسي، قراءة في المضمون ومقترح معالم برنامج تطبيقي، المجلة القومية لدراسات التعاطي والإدمان، المجلد الواحد والعشرون، العدد الثاني، يوليو: 2014

[11] فيرسيل Versele : المشكلات النفسية والسياسية الجنائية في السيد بس: السياسة الجنائية والسياسة الاجتماعية في حركة الدفاع الاجتماعي، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، المجلد 13، العدد 2، الجيزة، يوليو: 1970.

[12] المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي، بحث المسح الشامل لظاهرة تعاطي وإدمان المخدرات، الجيزة، المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي: 1995.

[13] جراماتيكا: في السيد بس: السياسة الجنائية والسياسة الاجتماعية في حركة الدفاع الاجتماعي، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، المجلد 13، العدد 2، الجيزة: يوليو: 1970

[14] صندوق مكافحة وعلاج الإدمان: المسح الشامل لظاهرة تعاطي وإدمان المخدرات، دراسة على نزلاء الأقسام العلاجية بالقاهرة، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان، القاهرة: 2001.

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

[15] مدحت محمد أبو النصر: وقاية الشباب من مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات، تجارب أجنبية وعربية ناجحة، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد الرابع، 2021

الهوامش

(1) عبد الله بن عبد المعين العتيبي: دور الرعاية اللاحقة في تأهيل مدمني المخدرات، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: 2015م، ص 131.

(2) علي عبد العزيز عبيد: حلول المشكلات الأسرية بين التطبيق والنظرية، دار ظبي الريم للنشر والتوزيع: 2016م، ص 31.

(3) د. فضيل عبد الله علي طلافحة: التدابير الوقائية في القانون الدولي لمكافحة المخدرات، E.K.P Journal managemet system العدد الرابع والثلاثين، الجزء الأول: ص 237.

(4) مناور عبيد العنزي: العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية لانتكاسة مدمني المخدرات (دراسة ميدانية على الأخصائيين العاملين بمجمع الأمل الطبي بمدينة الرياض)، كلية علوم الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: 2020، مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، العدد الخامس عشر، يناير: 2020، ص 407.

(5) عبده كامل الطايفي: دور مقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتفعيل دور رجال الأعمال في توظيف المتعافين للوقاية من العودة لإدمان المخدرات، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ص ص 137- 179.: 2014، ص 138.

(6) ريهام محيي الدين: تعاطي المخدرات بين عمال المحاجر، المجلة القومية لدراسات التعاطي والإدمان، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، يوليو: 2024، ص 73.

(7) هيثم الوسيمي: التغير في نمط تعاطي المخدرات بالريف المصري وعلاقته ببعض المتغيرات البيئية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الإنسانية والبيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس: 2012، ص 113.

(8) عمرو عثمان: مذكرة شارحة بشأن التعادي والإدمان في العالم العربي من منظور اجتماعي، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي، مقال غير منشور، ص 1. إيمان فؤاد كاشف: النسق القيمي لدى طالبات الجامعة وعلاقته بأساليبهن في مواجهة أزمة الهوية، دراسات نفسية، مجلد 11، العدد 3، يوليو: 2011، ص 456.

(9) Degenhardt, & et al, 2017: 299-307.

(10) Frenandez Romar and Curbelo Arroqui, El proceses de normal, izacion del cannabis an Uruguay, p 52.

(11) Wtefan Ceter, Uruguay: Cannabis von Staat der regulierte Genuss, Amerika21, 13, August 2018.

(12) د. حمدي أحمد عمر علي: تعاطي وإدمان المخدرات وتأثيرهما على تحقيق أهداف وبرامج التنمية، مجلية كلية الآداب بقنا، العدد (55) إبريل: 2022، ص 486.

(13) محمد سلامة غباري: ظاهرة العود للإدمان في المجتمع العربي، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: 2006م، ص 10.

N. M. Farouk. 2025, Towards a Legal System for State Liability : For Negligence in the Treatment of Addiction Patients. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.322-341 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.9

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

(14) William C. Kerr and others: Changes in marijuana use across the 2012 Washington State recreational legalization; is retrospective assessment of use before legalization more accurate' Journal of Studies on Alchol and Drugs vol 79, No 3 May 2018, pp 495– 502.

(15) وبناء على قرار رئيس الجمهورية رقم 450 لسنة 1986م فإن تشكيل المجلس يكون برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من: - وزير التأمينات الاجتماعية. - وزير القوى العاملة. - وزير العدل. - وزير الإعلام. - وزير الحكم المحلى. - وزير الأوقاف. - وزير الثقافة. - وزير التعليم العالي - وزير الصحة - وزير الداخلية. - وزير الشباب. - وزير الرياضة. - مدير المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية... ويكون للمجلس مقرراً يتولى المجلس اختياره من بين أعضائه وله أن يستعين بمن يرى الاستعانة به من الخبراء والمتخصصين.

(16) 1- اقتراح السياسات والخطط العامة. 2- تنفيذ الخطة العامة لإنشاء وإعداد وتجهيز وصيانة المصحات ودور العلاج والأماكن المخصصة، فى المؤسسات العقابية للمحكوم عليهم فى جرائم تعاطى المخدرات وغيرها. 3- وضع النظم والقواعد الكفيلة بتحصيل أموال صندوق مكافحة وعلاج الإدمان ومتابعة تحصيلها لدى الوحدات الحسابية المختصة أو غيرها.

(17) Hall and Lynskey "Assessing the public health impacts of legalizing recreational cannabis use.

(18) Marijuna's impact on Claifornial 2020, cannabis related Er visits and admissions sky rocket after medical and recreational marijuana :Laws , Missouri Medicine, vol, 118, No 1 January/ Fevruary 2021.

(19) Martin Bloom : " Prevention " , Encyclopedia of Social Work , Silver Spring Maryland : NASW , Vol. 2 , 18 th. ed. , 1987 .

(20) Lisbon : Workgroup Review of Qualitative Research on New Drug Trends , European Monitoring Centre for Drugs and Addiction , 2002

(21) Michael Gossop : Living With Drugs (U.k. : ASHGATE , 7 th. ed. , 2013)

(22) P.L. Brantingham & F.L. Fausi : A Conceptual Model of Prevention (N.Y. : Free Press , 1976)

(23) Robert Gladd : Toward Effective and Ethical Drug Abuse Prevention Policies (Las Vegas : University of Nevada , 1998) .

(24) Rosalie Ambrosino & et.al. : Social Work & Social Welfare (Australia : BROOKS/COLE , 3rd. ed., 2013).

(25) وتشير آخر إحصاءات رسمية أجرتها مصر بشأن حجم الإدمان والتعاطي لعام 2020 وفقا لبيانات المسح القومي الشامل للتعاطي والإدمان، إلى أن نسبة التعاطي عام 2020 بلغت 5.9٪ بينما بلغت نسبة الإدمان 2.4٪ مقارنة ببيانات المسح القومي لسنة 2015، حيث كانت نسبة التعاطي 105 ونسبة الإدمان 3.3٪.

(26) J. Littrell : " How Addiction Happens , How Change Happens , and What Social Workers Need to be Effective Facilitators of Change " , Social Work Journal , Vol. 5 , 2011 .

(27) Peter Roudik and others, Decriminalization of Narcatics (Washington D.C Law Library of Congress 2016 "Penalties for drug law offences in Europe at a glance". www.emcdda.europa.en/

(28) المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان :artugal Drug Policy Prafiles، لكمسبرخ، منشورات، مكتب الاتحاد الأوربي: 2011.

(29) المرجع نفسه، الفقرة 148.

N. M. Farouk. 2025, Towards a Legal System for State Liability : For Negligence in the Treatment of Addiction Patients. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.322-341 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.9

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

(30) ويستخدم مصطلح "إلغاء العقاب" بتواتر أقل، وهو يشير أيضا إلى إلغاء الجزاءات الجنائية المفروضة على سلوك معين متعلق بمواد خاضعة للمراقبة، ومقارنة بمصطلح "إلغاء التجريم" يصف مفهوم "إلغاء العقاب" حالة يظل فيها السلوك المعني جريمة جنائية ولكن يجري فيها تخفيض استخدام الجزاءات الجنائية القائمة، وهو لا يتطلب تبعا لذلك إدخال تغييرات على القانون، خلافا لإلغاء التجريم، وبناء على ذلك قد يشمل نهج إلغاء العقاب اعتماد آليات مثل ممارسات التحويل التي تطبقها الشرطة، والأحكام المشروطة، وتوسيع نطاق الصلاحيات التقديرية للمدعين العامين، كبديل للملاحقة الجنائية، وكثيرا ما اعتبر "إلغاء العقاب" مرادفا لـ "إلغاء التجريم" ولا سيما في الدول الناطقة بالأسبانية والفرنسية، إلا أن الهيئة ترى أن الاثنين مفهومان متمايزان.... تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، 2022، مرجع سابق، ص 3.

(31) Malta, Authority on the Responsible Use of Cannabis Act, Act No. 241 (18 December 2021)

Max Daly, "Legal weed referendum blocked by judges in Italy on technicality', World News, 17 Fevruary, 2022.

Nishimura and Asahi, "New classification of nacotics under cat. Egory 5 of the Narcotics Code' Lexology, 3 March 2022.

(32) اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، الفقرة 1 (ب) من المادة 36، اتفاقية سنة 1971، الفقرة 1 (ب) من المادة 22، اتفاقية سنة 1988، الفقرة 4 (ج) و (د) من المادة 3.

(33) تناولت الهيئة مبدأ التناسب في تقريرها السنوي لعام 2007 (E/INCB/2007/1)

(34) اتفاقية سنة 1988، الفقرة 4 (أ) من المادة 3.

(35) طارق عزيز مرعي: تصور مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية للتخفيف من حدة الضغوط الحياتية لأسر العائدين من الإدمان، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية ع20، ص 477- 534.

(36) أحمد زكي محمد: دور البيئة الاجتماعية في وقاية المتعافين من الانتكاسة بيوت منتصف الطريق، وتصور مقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتعزيزها، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم: 2021، العدد 223، ص ص 61- 107.

(37) ميرفت محمود ليثي: مشكلات الوصمة لدى أسر مدمني المخدرات وتصور مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية للتخفيف منها، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط: 2021، العدد 13، مجلد 1، ص ص 442- 455.

(38) John F. Stevenson & et.al. : " Project HOPE: altering risk and protective factors among high risk Hispanic youth and their families ", Journal of Primary Prevention, Vol. 18, No. 3 , Spring 1998 .

(39) د. عثمان محمود غزال: آليات حماية حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الثانية: 2021، ص 116.وراجع أيضا:

Fernandex Romar and Curbelo Arroqui, "El proceso de normal izacion del cannabis en Uruguay' , p 52.

(40) عبد الرحمن بن مقبل السلطان: دور الرعاية اللاحقة في إعادة تأهيل المدمنين اجتماعيا، دراسة مقارنة بين مستشفى الأمل في مدينتي الرياض والدمام، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: 2005، ص 56.

N. M. Farouk. 2025, Towards a Legal System for State Liability : For Negligence in the Treatment of Addiction Patients. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.322-341 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.9

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

(41) خولة بن عبد الله السبتي: مدى وعي الأخصائيات الاجتماعيات بالمخدرات، العوامل والآثار، وأساليب الوقاية والعلاج: دراسة وصفية على الأخصائيات الاجتماعيات، جامعة الملك سعود من منظور الخدمة الاجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، جامعة أسوان: 2014، ع 36، ج1، ص 81.

(42) وفي الوقت نفسه جاءت المواد الأفيونية في المرتبة الثالثة للمواد المخدرة الأكثر استخداما في مصر، ثم تلتها أدوية الوصفات الطبية، ثم المنشطات والمذيبات العضوية، وفيما يتعلق بالارتباط بالحالة الاجتماعية واستخدام المخدرات فقد ظهر أعلى معدل لانتشار استخدام المخدرات بين المتزوجين لمرتين بنسبة 30.9٪ وبين المطلقين بنسبة 25.7٪ راجع: الخطة الاستراتيجية لعلاج الإدمان واستخدام المخدرات، الأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان، 2016، ص 8. بحث منشور على الموقع الالكتروني:

https://www.mohp.gov.eg/UserFiles/Userfiles/4/7e4f81be-e1cb-496d-ae61-cfb8a2c568bb.pdf

(43) خالد بن سليم الحربي: المشكلات التي تواجه أسر مدمني المخدرات في المجتمع السعودي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت2017، مجلد 38، ص15.

(44) الغامدي: 2008، ص 63، وراجع أيضا:

P.L. Brantingham & F.L. Fausi : A Conceptual Model of Prevention (N.Y. : Free Press , 1976)

(45) قانع علي محمد آل هيازع: المشكلات التي تواجه أسر مدمني المخدرات وآليات المواجهة والوقاية، دراسة تطبيقية على أسر مدمني المخدرات بمستشفى الصحة النفسية بمدينة أبها، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد السادس، الإصدار الواحد والستون، نوفمبر: 2024، ص 84.

(46) سهام محمد عبد الله العزام: مستوى الوعي الأسري بمؤشرات تعاطي الأولاد المخدرات والمؤثرات العقلية، دراسة على عينة من الأسر السعودية بمدينة الرياض، مجلة الدراسات الاجتماعية السعودية، جامعة الملك سعود: 2023، ع11، ، ص 75.

(47) جبرين الجبرين: بعض المشكلات التي تواجه أسر المدمنين في مدينة الرياض، دراسة مطبقة على عينة من أسر المدمنين بمدينة الرياض، المؤتمر الدولي الخامس والعشرون، مستقبل الخدمة الاجتماعية في ظل الدولة المدنية الحديثة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2012، مجلد 3، ص 952.

(48) أسماء حاج قويدر: الأسرة ودورها في وقاية الأبناء من الإدمان على المخدرات، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، 2023، العدد الثاني، ص 178.

(49) للمزيد راجع: نجوى الفوال وآخرون: تعاطي وإدمان المخدرات بين الحقيقة والوهم، المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان، القاهرة: 2008، ص ص 54- 56.

(50) ياسر محمد السيد موسى: دليل إعادة الدمج الاجتماعي للمتعافين من التعاطي والاعتماد على المواد ذات التأثير النفسي، قراءة في المضمون ومقترح معالم برنامج تطبيقي، المجلة القومية لدراسات التعاطي والإدمان، المجلد الواحد والعشرون، العدد الثاني، يوليو: 2014، ص 1.

(51) مدحت محمد أبو النصر: الدفاع الاجتماعي المفهوم والمجالات في مصر والإمارات، دبي، وزارة الشئون الاجتماعية وصندوق التكافل الاجتماعي: 1997.

(52) فيرسيل Versele : المشكلات النفسية والسياسية الجنائية في السيد بس: السياسة الجنائية والسياسة الاجتماعية في حركة الدفاع الاجتماعي، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، المجلد 13، العدد 2، الجيزة، يوليو: 1970.

N. M. Farouk. 2025, Towards a Legal System for State Liability : For Negligence in the Treatment of Addiction Patients. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.322-341 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.9

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

(53) مصطفى سويف: الطريق الآخر لمواجهة مشكلة المخدرات، خفض الطلب، الجيزة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: 1990، ص 28.

(54)J. Littrell : " How Addiction Happens , How Change Happens , and What Social Workers Need to be Effective Facilitators of Change " , Social Work Journal , Vol. 5 , 2011

(55) Karol L. Kumpfer : Prevention of Alcohol and Drug Abuse: a Critical Review of Risk Factors and Prevention Strategies (Washington, D.C. : Department of Health and Human Services, 1992).

(56) المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي، بحث المسح الشامل لظاهرة تعاطي وإدمان المخدرات، الجيزة، المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي: 1995.

(57) Robert Gladd : Toward Effective and Ethical Drug Abuse Prevention Policies (Las Vegas : University of Nevada , 1998)

(58) جراماتيكا: في السيد بس: السياسة الجنائية والسياسة الاجتماعية في حركة الدفاع الاجتماعي، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، المجلد 13، العدد 2، الجيزة: يوليو: 1970، ص 188.

(59) صندوق مكافحة وعلاج الإدمان: المسح الشامل لظاهرة تعاطي وإدمان المخدرات، دراسة على نزلاء الأقسام العلاجية بالقاهرة، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان، القاهرة: 2001.

(60) فؤاد بسيوني: ظاهرة انتشار وإدمان المخدرات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: 1988، 28.

(61) Robert Barker : The Social Work Dictionary (Washington DC. : NASW , 4 th. ed. , 1999)

(62) مدحت محمد أبو النصر: الخدمة الاجتماعية الوقائية، دبي، دار الفلم للنشر والتوزيع، 1996، ص 19.

(63) مدحت أبو النصر: وقاية الشباب من المشكلات، الندوة العلمية عن واقع الشباب في الإمارات، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، 1999، 2014.

(64) Lisbon : Workgroup Review of Qualitative Research on New Drug Trends , European Monitoring Centre for Drugs and Addiction , 2002

(65) مدحت محمد أبو النصر وآخرون: الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان: 2005، ص 15.

(66) مدحت محمد أبو النصر: الاتجاهات الحديثة في ممارسة الخدمة الاجتماعية الوقائية، مجموعة النيل العربية، القاهرة: 2008، ص 88.

(67) Martin Bloom : " Prevention " , Encyclopedia of Social Work , Silver Spring Maryland : NASW , Vol. 2 , 18 th. ed. , 1987 .

(68)د. مدحت محمد أبو النصر: وقاية الشباب من مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات، تجارب أجنبية وعربية ناجحة، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد الرابع، 2021، ص 42.

N. M. Farouk. 2025, Towards a Legal System for State Liability : For Negligence in the Treatment of Addiction Patients. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.322-341 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.9